رضيــة الناشــري:

أكثر من عشر سنوات في المحاكم ولم ينصفها القضاء

■ عبدالناصر الهلالي

بعد أن عجزت عن فعل شيء إزاء قضيتها التي دامت حتى هذه اللحظة أكثر من عشر سنوات في ردهات المحاكم وتقديم التظلمات إلى أصحاب القرار في هذا البلد جاءت رضية الناشري إلى بوابة الصحيفة محملة بعشرات الوثائق التي تؤكد أحقيتها في الأملاك التي ظلت محل نزاع بينها وبين أولاد عمها كون هذه الأملاك للجد الجامع لهم .
بدأ على رضية الناشري آثار التعب والحزن على ما آل إليه أمر القضاء الذي أصدر الحكم رقم 295 في عام 1422هـ من محكمة شرق الأمانة ولم يقم بالتنفيذ كما نص على الحكم بحجة أن الحكم الأصل لم يعد له أثر في ملف القضية والمحكمة لا تتعامل مع الصورة، رضية اتهمت العاملين في المحكمة بتعمد إضاعة الحكم الأصل وإحداث تغييرات في سجل قيد الأحكام لا تتطابق مع ما جاء في منطوق الحكم.
وبدلاً من حل النزاع القائم بين أولاد العم تحول القضاء إلى خصم مع صاحبة الدعوة وظلت لسنوات تطالب محكمة شرق الأمانة بالتعامل مع صورة منطوق الحكم طالما أن ضياع الأصل كان بسبب الإهمال من قبل الموظفين في المحكمة وفي نهاية المطاف وجه رئيس المحكمة بالتنفيذ الاختياري والإجباري وتكليف .. عدول لتنفيذ ما قضى به الحكم ووافق الورثة على ذلك غير أن إجراءات التنفيذ تأخرت.
كان هذا في مارس من العام 2013م هذا التأخر تطلب من رضية بعد أن سدّت أمامها كل الأبواب أن توجه تظلماً إلى رئيس الجمهورية لاسيما أن المذكرة الثانية التي أصدرتها المحكمة في شهر سبتمبر من نفس العام تتضمن الإسراع بالتنفيذ ولم يحدث شيء من هذا.
مدير مكتب رئاسة الجمهورية نصر طه مصطفى على الفور حرر مذكرة إلى وزارة العدل للإطلاع على التظلم وما أرفق به والتوجيه إلى الجهة المختصة بتنفيذ الأحكام الباتة والنهائية بما يتفق مع الشرع والقانون، وزارة العدل أحالت هذا التوجيه إلى هيئة التفتيش القضائي. الهيئة بدورها نفذت بحثاً ميدانياً في قضية المدعية رضية الناشري والإجراءات التي اتخذتها المحكمة ووجهت بعد ذلك في مذكرتها الصادرة في 12 فبراير 2014م إلى رئيس محكمة شرق الأمانة باتخاذ إجراءات المذكور استجابة لطلب الورثة على أن تتولى بنفسك «والخطاب موجه لرئيس المحكمة» استكمال إجراءات التنفيذ وبشأن الموظفين المخلين بواجباتهم سيتم التفاهم معكم، واتخاذ الإجراءات القانونية السليمة بشأنهم.
وهذه الفقرة الأخيرة تؤكد ما ذهبت إليه المدعية رضية الناشري أن الموظفين في المحكمة أضاعوا منطوق الحكم الأصل وتلاعبوا بالسجل القديم لديهم لكي يبطلوا صورة الحكم.
بعد هذا كله ما تزال رضية تطالب في مناشدة لرئيس الجمهورية سلمتها للصحيفة برفع الظلم عنها من محكمة شرق الأمانة التي تم فيها إخفاء ملف قضيتها الأصل من أرشيف المحكمة والتلاعب والتغيير في سجل قيد الأحكام وحذف فقرات مهمة من السجل.وطالبت رضية في المناشدة بمحاكمة الورثة والبحث عن ملف القضية.
المناشدة تناولت بمرارة الظلم الذي لحق بالمدعية رضية من خلال ثقتها برئاسة الجمهورية بعد أن فقدت تلك الثقة بصرح العدالة كما تصفها وتفقد بذلك «المحكمة» وتطالب بعد أن خسرت الكثير من النقود خلال سنوات تتجاوز العشر أعوام بإحالة المختصين إلى النيابة وسرعة تنفيذ قضيتها.
قبل هذه المناشدة الأخيرة لرئيس الجمهورية نشرت رضية الناشري خمس مناشدات في صحف يمنية مختلفة العام الماضي وكل تلك المناشدات التي تفاعلت معها الرئاسة في الشكوى المقدمة إلى مكتب الرئاسة نهاية العام الماضي والتي لم تحقق العدل للشاكية لأن توجيه التفتيش القضائي إلى محكمة شرق الأمانة لم ينصف المظلومة رغم مرور شهر ونصف على ذلك.
يأتي هذه بعد إهدار الكثير من الوقت في المتابعة في الحكمة وفي الرئاسة ووزارة العدل وهيئة التفتيش القضائي غير أن جميع الجهات التي تفاعلت مع الشكوى تعجز مع مرور الوقت تنفيذ القضية بعد تغاضي الجهات المعنية عن محاسبة المقصرين في ضياع ملف القضية سنوات مرت على المطالبة بحق شرعي في جهة يتوجب عليها تحقيق العدالة لاخصماً في ضياع الحقوق محل النزاع.
من للمظلومين غير القضاء لا أحد بعد الله سواه هكذا تقول رضية الناشري من هنا تأتي أهمية استقلال القضاء لكي يسود العدل في قضايا الناس فقط توجه رسالة إلى صرح العدالة إن لم تعملوا بتوجيهات رئاسة الجمهورية التي تفاعلت مع هذه القضية اتقوا الله وتذكروا أن الرسول الكريم قال: «قاضي في الجنة وقاضيان في النار» أو كما قال .. اعدلوا لكي تكونوا من أصحاب الجنة.
وإلى مكتب رئاسة الجمهورية تفاعلكم مع قضية (رضية الناشري) كانت محل تقدير غير أن الجهات المعنية على ما يبدو لا تحترم هذه التوجيهات التي حرصت أن تكون وفقاً للشرع والقانون.

كشف المسؤول الإعلامي لنادي القضاة بفرع صنعاء وقاضي الأحوال الشخصية بمحكمة بني الحارث رضوان العميسي بأن القاضي اليمني يتولى من القضايا بقدر ما يتولاه 16 قاضياً تونسياً أو 13 قاضياً كويتياً وذلك نظرا لقلة عدد القضاة وارتفاع قضايا المواطنين... مشيراً إلى أن الجهاز القضائي اليمني بحاجة إلى أكثر من عشرة أضعاف القضاة المتواجدين حاليا والبالغ عددهم (700) قاض, بينما الاحتياج الفعلي (8) آلاف قاض.
وأشار القاضي العميسي خلال هذا اللقاء إلى أن بعض رجال الأمن يعتدون على بعض القضاة بدلاً من حمايتهم من أي شيء قد يمسهم، باعتبار أي اعتداء يتعرضون له هو في الأصل اعتداء وانتهاك للعدالة.. المزيد في تفاصيل اللقاء التالي..

■ لقاء/ وائل شرحة

المسؤول الاعلامي لنادي القضاة بصنعاء يكشف لـ(قضايا وناس):

8 آلاف قاض تحتاجهم محاكم اليمن وليس 700

60 اعتداء تعرض لها القضاة ورجال الأمن من ضمن المعتدين

في البداية حدثنا عن واقع القضاء والقضاة حالياً.. وهل هذا الواقع المعاش يتناسب معهم ؟
واقع القضاء والقضاة لا يختلف عن واقع الحال لبقية سلطات ومؤسسات الدولة وأجهزتها وموظفيها باعتبار القضاء إحدى سلطات الدولة وجزءاً من مؤسساتها، فمن الطبيعي أن ينعكس الوضع العام لأجهزة الدولة ومؤسساتها على القضاء كسلطة وأفراد، فنجد أن أسلوب إدارة السلطة القضائية أبعد ما يكون عن المؤسسية ويخضع في غالبه للارتجال والعشوائية والأمزجة الشخصية، كما نجد فيه عدم تفعيل مبدأ الشفافية، والرقابة والمحاسبة، كما تجد أن الولوج إلى الوظائف المساعدة للقضاء لا زال بالتوجيه المباشر من وزراء العدل المتعاقبين في انتهاك صارخ لمعيار شغل الوظيفة العامة، وعلى ذلك يمكن القول بأن الفساد المستشري في أروقة القضاء والرشوة وعدم الكفاءة وضعف القدرة والخبرة لدى الموظفين والعاملين المساعدين للقضاء أكثر من بعض قطاعات الدولة الأخرى، وما يزيد الطين بلة والوضع خطورة, هو محاولة السعي للنيل من الاستقلال الدستوري الحالي المنصوص عليه في المادتين (???.???) من الدستور الحالي عبر تبني رؤى بعض فرق مؤتمر الحوار التي تجعل من البرلمان سلطة مباشرة على القضاء من خلال اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى ولو بطريقة غير مباشرة ،خلافاً للمبدأ العالمي (الفصل بين السلطات).

*** ما أكثر القضايا والمشاكل الشائكة التي تصلكم؟**
ـ بالنسبة لأكثر القضايا التي ترد المحاكم فهي بكل أنواعها كثيرة (مدنية، شخصية، جنائية جسيمة, وغير جسيمة) لكن نجد عاملاً مشتركاً بين كل هذه الأقسام وهي قضايا الأراضي فنراها في المدني قضايا تعدد البيع لذات الأرض، سواءً من بائع واحد أو أكثر، والغصب، والشفعة ...الخ وفي الشخصي قضايا القسمة وما يصحبها من نزاعات متعددة على الأراضي والوقف (بأنواعه المختلفة) وفي الجنائي غير الجسيم قضايا الاعتداء على ملك الغير وهي من أكثر القضايا في القسم (وتتعلق بالأراضي) وفي الجنائي الجسيم نجد عدداً من قضاياه نتاجاً للخلاف على الأراضي ومنها قضايا قتل..وهلمّ جرا.

*** هناك من يشكو من تأخر القضاء في الفصل في قضاياهم.. ما تعليقك على ذلك.. وما الأسباب إن صحة الشكوى ؟**
ـ ليس هناك من ينكر التطويل في نظر القضايا ولكن كثيراً من الناس يجعل السبب وحيداً متمثلاً بالقاضي وهذا هو ما نختلف معهم فيه، إذ أن ثمة أسباباً مترابطة وذات صلة ببعضها أدت وتؤدي إلى هذا الإشكال منها ومثالا
أولاً: كثرة عدد القضايا الواردة إلى المحاكم إذ وصلت في بعض المحاكم إلى ثلاثة آلاف قضية في السنة .

ثانيا: قلة عدد القضاة إذ إن عدد قضاة الحكم في اليمن لا يتجاوز (700) قاض
في حين يفترض وفق المعايير الدولية أن يكون هناك ما لا يقل عن (8) آلاف قاض وللقارئ الكريم أن يحسب هذا الفارقا وللعلم فإن القاضي اليمني يتولى من القضايا ما يتولاها ??قاضياً تونسياً أو??قاضياً كويتياً.
ثالثاً: عدم وجود بنية تحتية للمحاكم والنيابات إذ إن غالبية المحاكم والنيابات بالإيجار، ويكفي أن نضرب مثلا لذلك بالمحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى إذ لا زالا يقبعان في مبنى وزارة العدل.
رابعاً: عدم كفاية الموظفين الإداريين المساعدين للقضاء وانعدام التأهيل والتدريب سواءً للقضاة أو الإداريين ما ينعكس سلباً على أدائهم ،وقد تستغرب حين تسمع قاضياً أو موظفاً مرت عليه عشرون عاماً ولم يخضع لدورة تدريبية واحدة فكيف نتخيل أداءه، وماذا ننتظر أن يقدم, ناهيك عن عدم الاهتمام بهم مادياً وصحياً وكل ذلك له أثره السلبي في أداء الموظف أو القاضي.
خامساً: عدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب بل والأكثر مأساوية من ذلك هو مكافأة المسيء ومجازاة من يحسن فتخيل كيف تكون النتائج.. كارثية بلا شك.
طبعاً من أهم الأسباب التي نتج عنها ما سبق ذكره بالإضافة إلى ضعف الإدارة، تدني موازنة السلطة القضائية إذ هي في مجملها لا تصل إلى سبعة من عشرة من الواحد في المائة من الموازنة العامة للدولة مع أنها إحدى وأهم سلطات الدولة الثلاث، ولو توفرت الموازنة الكافية والإدارة الناجحة لحلت أغلب المعضلات السابق ذكرها إذ سيتوفر العدد الكافي من القضاة في أقرب وقت ممكن، ومثله الإداريون، والبنية التحتية، والتأهيل والتدريب، وتفعيل دور الرقابة والتفتيش ....الخ

*** هل صحيح ما يقال عن عجز الأجهزة الأمنية في حماية القضاة من الاعتداءات.؟**
ـ ضعف أجهزة الدولة لا سيما الأمنية المنوط بها حماية القاضي وتنفيذ أحكامه، إذ لم تستطع حماية القاضي من الاعتداء عليه، بل وصل الحد أن يكون بعض رجال الأمن هم من يعتدون على القضاة وقد حصل ذلك من قبل مديري مديريتين في أمانة العاصمة، وقد أصدر مركز إسناد لتعزيز استقلال القضاء إحصائية نصف سنوية في عام????وصلت إلى ما يقارب ستين اعتداء على القضاة ما بين التهديد والاعتداء بالضرب والشروع في القتل والاختطاف ونحوه.

*** ما الإجراءات التي اتخذت حيال تلك الاعتداءات وهل هي مرضية لكم؟**
الإجراءات التي تمت حيال قضايا الاعتداء عديدة فقد تمت إحالة معظم تلك القضايا إلى القضاء بعد تبني المنتدى القضائي لها والقيام بفعاليات مصاحبة وصل بعضها حد الإضراب إلا أنه سرعان ما انتهت أغلبها صلحاً فرضها الواقع الأليم.

*** هناك من يتهم بعض القضاة بمخالفة القانون والتحيز لطرف ضد طرف... أين هؤلاء من القانون؟**
بالنسبة للسؤال حول اتهام بعض القضاة بالتحيز لأحد الأطراف من قبل بعض الخصوم.. فأنا أقول أنهم إن وجدوا فهم قلة قليلة ونحن دائماً ندعو التفتيش القضائي للقيام بدوره لتطهير القضاء من أي عنصر مسه السوس مسلكياً أو أخلاقياً أو قضائياً
كما أننا نؤكد أن السواد الأعظم من القضاة هم من ذوي الخبرة والكفاءة والسمعة الحسنة ومع هذا فيبقى اتهام أي منهم أمر متوقع لأن نصف المجتمع خصوم للقاضي -هذا إن عدل- كما قيل .

*** لم نسمع عن أنشطة لنادي القضاة خلال الفترة الأخيرة.. ما تعليقك على ذلك؟**
ـ بالنسبة للنادي فقد كان حلماً حققناه بعد ستة عشر عاماً من ولادته ميتاً ونفخنا فيه روحاً في20/?/ ????م على أمل أن يحقق طموحات القضاة في كل المستويات وعلى رأسها الحفاظ على المبدأ الدستوري الحالي في الاستقلال القضائي والمالي والإداري إلا أن ما فاجأني ـ كغيري ـ من الزملاء هو سرعة خفوت المولود الجديد وعودته إلى الموت السريري ودخوله في سلسلة صراعات بين أعضائه وصلت حد تجميد بعضهم لعضويته وتقديم بعضهم استقالته ولأسباب ما زال أغلبنا يجهلها وينتظر توضيحاً بشأنها .

*** ما رسالتك الأخيرة ولمن تحب توجها؟**
ـ أولاً: إلى الأخ الرئيس: هناك من يحاول المساس بالمبدأ الدستوري الحالي حول الإستقلال القضائي والمالي والإداري للسلطة القضائية وأملنا بعد الله فيك بأنك الدرع الحامي لهذا المبدأ من أي مساس به إذ لا دولة مدنية بلا استقلال قضاء.
ثانياً: لمجلس القضاء الأعلى :أن يطلع بمهامه لا سيما بعد التعديلات القانونية الأخيرة التي نقلت له كل الصلاحيات التي كانت لوزير العدل فعليه أن يعمل بما من شأنه تعزيز استقلال القضاء وتيسير سبل العدالة للمواطنين والاهتمام بالكادر البشري القضائي والإداري إعداداً وتأهيلا وتدريباً وحقوقياً سواء كانت مادية أو صحية أو معنوية، يصحبها تفعيل الدور الرقابي والمحاسبي للتخلص من العناصر غير الجديرة بالبقاء في الجهاز القضائي أو الإداري.
ثالثاً: لنفسي ولزملائي أقول إن على عواتقنا ألقيت أمانة عجزت عن حملها الجبال وهو ما يفرض علينا الشعور بعظم هذه المسؤولية، وبالتالي علينا مضاعفة الجهود واستثمار الأوقات بأعلى قدر ممكن سعياً منا لتحقيق العدل ولو في حده الأدنى في ظل الظروف الراهنة.
أخيراً أتمنى من أعضاء نادي القضاة أن يوحدوا صفهم ويجمعوا كلمتهم ويشمروا عن سواعدهم ليحققوا الأهداف التي انتخبوا لأجلها وسنقف معهم ونلتف حولهم جميعاً.

■ أكثر من 3 آلاف قضية تستقبلها بعض المحاكم سنويا

■ قلة عدد القضاة وكثرة القضايا الواردة أسباب عملية التطويل

■ القاضي اليمني يتولى من القضايا بقدر ما يتولاه 16 قاضياً تونسياً و13 قاضياً كويتياً

■ الاعتداء على القضاة واختطافهم ظاهرة خطيرة وانتهاك للعدالة

الأمن والمجتمع

عقيد / عبدالغني الوجيه

عُضُّوا عليها بالنواجذ

لن يبقى أمام من طالبوا وتمنوا أن يتحقق لليمن أمن وأمان سوى أن يقفوا بكل ما أتاهم الله من قوة مع هذه الفرصة التي نعيشها (استثناءً) في ظل هذه الظروف المعقدة , لا مجال للتخاذل تحت أي مبرر فأمن اليمن مسئولية جميع اليمنيين بمختلف مسمياتهم لأنه (الأمن) يمس مباشرة كل شخص يعيش على هذه الأرض الطيبة وآثاره تنعكس على القريب قبل البعيد , ولأنه السبب المباشر لتحسن الاقتصاد وتحسن الظروف المعيشية لكافة الناس وبالتالي فإن أي تخاذل وقبل ذلك أي عرقلة تجعل المعرقلين أمام المسئولية عن النتائج التي ستكون كارثية (ولنا في الحالة الراهنة مثال) لأن فيها دم يرهق وأنفس تزهق ومعاناة تطال غالب الناس الذين لا يجدون قوت يومهم والحساب أمام الله شديد على من يفلت منهم من العقاب في الدنيا.
هذا للتذكير أكتبه براءة للذمة لأنني صعقت من تشائم بعض من يتبعون أهواء الأحزاب والطوائف (بعلم أو دون إدراك) بعد تعيين الوزير الجديد مباشرة وكان الأولى أن ينتظروا نتائج عمل الرجل قبل إطلاق الأحكام المسبقة عليه.
ها هو الرمح يطعن بأوله كما في المثل , فالقرارات الجريئة التي اتخذها الأخ الوزير حتى الآن تؤكد أننا أمام فرصة تاريخية إن لم نحسن استغلالها فلن تتكرر أبداً , لأنها دون شك ستواجه بحرب لا هوادة فيها من كل من ستتضرر مصالحهم وكثير منهم الآن في مراكز نفوذ ويستغلون من لا وعي عندهم بخطورة المسألة , فالفساد منظومة تعمل وفق التكامل الذي يحفظ المصالح.
قرار إخضاع تولي المناصب لشروط الكفاءة سيحقق تقدما في توفير الأمن لأننا لم ولا نعدم الإمكانات البشرية والمادرة التي لو أحسن المدراء والقادة استغلالها لتحقق لبلادنا من أمنها الكثير.
إعلان الوزير عزمه على تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية الخاصة بتطبيق قانون التقاعد لمن بلغوا الأجل سيمكن من استغلال طاقات الشباب ممن وصلوا إلى رتب عالية ولم تتح لهم فرص القيادة وسيضاعف من ساعات الأداء في العمل الشرطي والأمني.
توجيهات الوزير لأكاديمية الشرطة بتحديث المناهج خطوة لتأهيل الضباط والأفراد لتكون الاحترافية في الأداء هي سلاحهم الفعال في مواجهة الجريمة.
الاهتمام بالأمن الوقائي وفتح المجال أمام التخصص في العمل النمطي الشرطي سيقود إلى نجاحات في مكافحة الجريمة وضبط المجرمين إن ارتكبت وفي منع حدوثها.
إعادة تأهيل القوة الموجودة هو السبيل لحسن استغلالها وللعمل وفق مبدأ الاهتمام بال(كيف) لا الـ(كم).
توحيد الخطة الأمنية في كل محافظة وجعل القيادة في المسئول المباشر عليها (مدير الأمن بالمحافظة) بداية لأن نصل إلى المستوى المطلوب مستقبلا في توحيد القيادة لأحكام التنفيذ , وهذا دون شك يعالج كثيراً من الخلل الذي يستغله المجرمون.
المحاسبة لمن يخفق وفق الصلاحيات التي منحها سيجعل العجلة دائمة الدوران ويجعل البقاء في المناصب لمن يعمل ويقدم ويكون الأفضل .
القرارات عديدة وتتوالى ويبقى جهد الرجال ممن ارتدوا الزي الرسمي للشرطة وقبلوا حمل رؤوسهم على أياديهم في سبيل تحقيق الأمن والأمان للوطن وللمجتمع وفي الوقت ذاته جهد المجتمع التواق إلى يمن آمن مستقر بالعمل الجاد والاتفاف حول تلك القرارات والدفع لتطبيقها على أرض الواقع.
باختصار شديد .. إنها فرصة يجب أن نعض عليها بالنواجذ.
همسة أمنية :
الهروب من المدرسة أحد الطرق التي تصنع المجرم في المستقبل , نلاحظ كثيراً من الطلبة بالزي المدرسي يرتادون محلات الانترنت خلال أوقات الدراسة , أحث مراكز الشرطة القيام بواجباتها إزاء هذه المشكلة التي باتت على وشك التحول إلى ظاهرة .
دام اليمن و دمتم بإذن الله سالمين.

قائد شرطة الدوريات الراجلة – سابقاً.
alwajih@yahoo.com

د/ عبدالإله الطلوع

الأداء المسؤول

ترى ماهو الدور الذي ينتظرنا كأفراد أو مجتمع أو دولة كيف ننظر إلى مستقبل النمو، وما هي الآفاق والآمال والطموحات التي تحدونا.. هل بمقدورنا أن نتخلص من سلبيات عام مضى في البيت، في المدرسة في المؤسسات الخاصة والعامة هل بإمكاننا أن نرتقي بأسلوب العمال إلى المستوى الحضاري وأن نطور في الأداء ونعمل على خلق الآليات وفرص الأعمال الجديدة وتوفير الإمكانيات اللازمة هل يمكن لنا أن نرسم وجها جديا للحياة أم أن الرقابة والانغلاق واعتياد الطباع أصبح أمرا يستحيل تغييره.
أشياء كثيرة يجب على كل فرد أن ينتبه لها وأن يستفيد منها ليستطيع تأدية دوره الممكن في عجلة البناء والتحديث والتطوير وهو في هذه الحالة أي الفرد أن يحمل الحراك الديناميكي والتغيير الفني والنهضوي الذي يحدث في المجتمع وجزئياته المختلفة ويشمل العمل والتغيير الفاعل والناجح في كافة المجالات التعليمية والصحية والزراعية والصناعية وغيرها.
إننا بحاجة ماسة إلى تطوير الأداء العملي والاستفادة من تجارب الآخرين وإلى تخطي الشلل الذي أقعدنا على الحراك بسبب ممارستنا الرتيبة وسلوكياتنا الخاطئة في القول والفعل والأداء.
علينا أن نعف أنفسنا من إتباع أساليب الوساطة والمحسوبية والرشاوي ونهب المال العام علينا أن نستفيد من أجواء الحياة اليومية التي نعيشها في مجال الحريات العامة ولا يجب أبدا أن نتعامل باستقلالية النظرة وأن نلقي اللوم والمسؤولية على الآخرين وحسب كلنا عليه أن يتحمل جزء منها بقدر نشاطه وموقعه وإمكاناته، يجب أن يكون الجميع في خط سير واحد مهما اختلفت أفكارهم أو تباينت رؤاهم لابد من توقد الفكر وإشعال الإبداع لابد من النهوض وتجديد الخطط وتفعيلها ودراسة تجارب الآخرين والأخذ منها في مختلف الجوانب الناجحة.
إننا بحاجة إلى إعادة التقييم الكلي لأدوارنا المختلفة وإلى تصحيح المفاهيم المخلوطة والسلوكيات والممارسات الخاطئة لدينا لكي نتمكن من أداء مهامنا العملية بكل النجاحات ويحمل معه مضامين التغيير في كل شيء... نتمنى ذلك.
ربنا جنب اليمن الفتن فأنت القادر على ذلك